الاضطراب السياسي في العراق

(١٩٣٣-١٩٣٦م)

بقلـــم

الدكتور/ محمد سالم احمد عمايرة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية التربية للبنات ـ جامعة جازان

المملكة العربية السعودية

١٤٣١هـ/٢٠١٠م

المقدمة:

الحمد لله حمدا يوافي نعمة ويكافئ مزيد فضله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى عليه وسلم وعلى آله وصحبه الكرام إلى يوم الدين وبعد: تناولت هذه الدراسة الوضع السياسي في العراق في الفترة التي تلت وفاة فيصل الأول عام ١٩٣٣م، واعتلاء ابنه غازي عرش العراق، فكان فيصل ذا خبرة وحنكة سياسية مكنته من حفظ التوازن السياسي بين مختلف الأقطاب والاتجاهات السياسية في العراق .

وأظهرت الدراسة الاضطرابات السياسية التي شهدها العراق في عهد الملك غازي، نظرا لقلة خبرته السياسية، وظهور أحزاب وشخصيات لها باع طويل في العمل العام، الأمر الذي ترتب عليه حالة من عدم الاستقرار الوزاري وسرعة تشكيل الوزارات وإقالتها. وبينت دور الحركات العشائرية في المساهمة في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ومدى استغلال المعارضة لتلك الحركات في تحريضها ضد الحكومات المتعاقبة. وأوضحت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للحد من حركة التمرد العشائري. وقد واجهت الدراسة بعض العقبات، تمثلت في صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع بالإضافة إلى عدم وجود دراسة متخصصة في هذا الموضوع.

توطئـــة :

تميزت فترة الثلاثينيات التي أعقبت دخول العراق عصبة الأمم في (٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٣م)، ووفاة فيصل الأول عام (١٩٣٣م) بمظاهر عدم الاستقرار السياسي، وقد برز ذلك في مظاهر كثيرة أهمها: كثر ة تأليف الوزارات وسقوطها، والاضطرابات الداخلية كحركة الآثوريين والحركات العشائرية، وتدخل الجيش في السياسة وقيامه بسلسلة من الانقلابات العسكرية.

وشكلت وفاة فيصل الأول وانتقال الحكم إلى غازي عاملا مهماً في الاضطرابات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية آنذاك، إذ كان فيصل يتمتع بصفات متميزة أهمها: قدرتة الكبيرة علي حفظه للتوازن بين مختلف القوى السياسية المؤثرة في تلك الفترة، لذا استطاع أن يسهم إسهاما مباشراً في توجيه سياسة الدولة ([1])، وقد أحدثت وفاته فراغاً سياسياً كبيراً([2]). حيث لم يتمكن غازي الذي اعتلى العرش في(٨ أيلول١٩٣٣م) من سد ذلك الفراغ، نظرا لصغر سنه، وقلة تجربته السياسية،([3]) بالإضافة إلى أحاطته بزعماء وسياسيين كانوا على جانب

([1]) توفيق السويدي، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ القضية العربية ،بيروت ،١٩٦٩،ص٢٦٩،خليل كنه ،العراق أمسه وغده ، بيروت ،١٩٦١،ص٣٨.

([2]) قال الحسني عن فيصل الأول : ((كان فيصل – رحمه الله– كالعمود الفقري في الجسم ينظم الحركات والسكنات بطرق مختلفة ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى ، فقد العراق عموده الفقري)) مقابلة شخصية مع السيد عبد الرزاق الحسني –رحمه الله– في بغداد بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤.

([3]) ا لسويدي، المصدر السابق،ص٢٧٠

كبير من المقدرة والكفاءة والانتهازية، كما أن معظمهم عمل في الحياة العامة.

وقد تأثر العراق تأثراً كبيراً بالتطورات السياسية التي شهدها العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي، ونعني بها الدكتاتوريات التي ظهرت في أوروبا التي تعاظمت قوتها، كألمانيا النازية، وايطاليا الفاشية، اللتين وقفتا بوجه الدول الديمقراطية، حيث عملتا على تحطيمها بما تملكانه من وسائل كثيرة.

وفي الشرق الأوسط كانت الحكومة الكمالية في تركيا وحكومة الشاه رضا بهلوي في إيران تلهبان مشاعر الساسة العراقيين للاقتداء بهما والسير على غرارهما في الإصلاح الداخلي والخارجي[1]. وقد بدأ التأثر بتلك الروح في بداية عهد الاستقلال عندما أخذ بعض الساسة ينادون باللاحزبية، ويدعون إلى نبذ الأحزاب والتشكيك في دورها في الحياة السياسية، كما نادى بعض آخر إلى إتباع نظام الحزب الواحد[2]. وقد تجّلت روح العصر بوضوح في الصحف الصادرة في إثناء الفترة المذكورة، وعلى الأخص منذ أواسط الثلاثينيات؛ **إذ انقسمت إلى قسمين:** قسم يدعو

([1])- أ- كانت المحافل السياسية تمدح وتثني على نظام الحكم القائم في الدولتين المجاورتين وبصورة خاصة تركيا الكمالية ومن الأمثلة على ذلك،محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (١٤) في ٣١/كانون الأول ١٩٣٥،ص١٨٤-١٨٥،جريدة الطريق العدد٨٠٩ بتاريخ ١٦تشرين الثاني ١٩٣٥م.

ب- كان حكمت سليمان يبدي إعجابه الشديد بحكومة تركيا الكمالية، ينظر كامل الجادرجي ؟ وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، ١٩٧٠،ص٣٧

([2])- جريدة الإخاء الوطني ، العدد٤١٢ ،٢٣ تموز ١٩٣٣ ،ص١

بصراحة إلى إقامة الدكتاتورية كنظام جديد للحكم في العراق، وقسم آخر يدافع عن الديمقراطية والمؤسسات الدستورية([1]).

ومن أهم مظاهر التأثر بالدعوة إلى الدكتاتورية وتعطيل الحياة الحزبية، ما حدث في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥- ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) إذ اتخذت اللجنة العليا لحزب الإخاء الوطني، وهو حزب الحكومة القائمة آنذاك قراراً في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥م يقضي بتعطيل أعمال الحزب والدعوة إلى إدماج الأحزاب في هيئة واحدة([2]). ويبدو أن ياسين الهاشمي قد استوحى فكرة تجميد حزبه (الإخاء الوطني) من ساسة تركيا، وباتخاذ هذا القرار سادت العراق ظاهرة انعدام الحياة الحزبية، وصارت حكومة الهاشمي تتمتع فعلاً بصلاحيات دكتاتورية واسعة، حيث قيدت الحريات العامة، وأعلنت الأحكام العرفية في كثير من مناطق العراق، وعطلت بعض الصحف؛ بسبب انتقادها للحكومة([3]).

([1]) من الصحف التي دعت إلى تطبيق الدكتاتورية :جريدة الإصلاح ، جريدة صوت الشعب ،ومن الجرائد التي دافعت عن الديمقراطية : جريدة صوت الأهالي ، جريدة الأهالي ، ينظر عباس عطية جبار ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٢٩- ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ١٩٧٢ ،ص٣٩.

([2]) عبدا لرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١٠.

([3]) الجاد رجي ، مذكرات ، ص٤٠.

١- حالة عدم الاستقرار الوزاري:

كانت حالة عدم الاستقرار الوزاري من ابرز سمات تلك الفترة، فسرعان ما تتألف الوزارة وتستقيل بعد ستة أشهر في الغالب، فقد توالت على الحكم ست وزارات([1])؛ وسبب قصر مدة الوزارات كثرة الطامعين بالحكم. واستغلال الساسة لبعض رؤساء العشائر لتحقيق مآربهم والاحتفاظ بمناصبهم بأي وسيلة كانت([2]). كما أن الجماعات التي خارج الحكم كانت تحاول الاستعانة بالعشائر للوصول إلى السلطة.

وكثيراً ما كان البرلمان ينصاع لرغبة الوزارة التي تأتي إلى الحكم ويؤيد سياستها لأن الانتخابات البرلمانية صارت تخضع لسيطرة الحكومة التي تتولى الحكم. ولم يكن بمقدور البرلمان إسقاط أية وزارة كانت؛ بسبب مجيء أعضائه بواسطة السلطة وليس بالانتخابات الحرة، فضلاً عن أن البرلمان كان ضعيفاً أمام السلطة التنفيذية ويخضع لها. وأخذت

([1]) تألف أثناء هذه الفترة (١٩٣٣-١٩٣٦) الوزارات الست التالية:
- وزارة رشيد عالي الكيلاني من ١٩٣٣/١٩/١٩-١٩٣٣/١٠/٢٨
- وزارة جميل المدفعي الأولى من ١٩٣٣/١١/١٩-١٩٣٤/١/١٣
- وزارة جميل المدفعي الثانية من ١٩٣٤/٢/٢١ -١٩٣٤/٨/٢٦
- وزارة علي جودت الأيوبي من ١٩٣٤/٨/٢٧-١٩٣٥/٢/٢٣
- وزارة جميل المدفعي الثالثة من ١٩٣٥/٣/١٤-١٣/١١٥- وزارة ياسين الهاشمي الثانية من١٩٣٥/٣/١١٧- ١٩٣٦/١٠/٢٩خلدون ساطع الحصري ، مذكراته ،ج٦ ،دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ،ص٥٦٥ .

([2]) صفاء عبدالوهاب البارك ، انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، عبد الزهرة مكطوف ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص١٤

الوزارات تتبدل بسرعة نتيجة فقدان الانسجام بين أعضائها. وقد نتج عن ذلك عدم مقدرة السياسيين في التوفيق بين المطالب الوطنية وما تفرضه نصوص المعاهدة التحالفية مع بريطانيا لسنة ١٩٣٠م. كما عجزت الوزارات عن تنفيذ برامجها الإصلاحية، مما عرقل سير الإصلاح وأدى ذلك إلى زيادة التذمر، وخاصة عندا لجأت المعارضة إلى إقحام العشائر في السياسة.

وفي هذه الظروف قدم رشيد عالي الكيلاني استقالة حكومته إلى الملك غازي يوم ٨ أيلول ١٩٣٣م على اثر وفاة فيصل الأول، فكلفه غازي في اليوم التالي بتشكيل الوزارة، وصرح رئيس الوزراء بعد تشكيل الوزارة الجديدة لمراسل التايمز اللندنية في ١٠أيلول ١٩٣٣م موضحًا موقف حكومته تجاه بريطانيا فقال: (أني واثق كل الوثوق أن السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل والتي هي من أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا...والتي صادق عليها البرلمان الحاضر سوف لا يطرأ عليها أي تغير)([1]).

وقد كان لهذا التصريح رد فعل معاكس لدى جماعات المعارضة الأخرى؛ إذ عدّت التصريح من قبيل النكسة في سياسة العراق الخارجية، ويفهم منه أنه محاولة للإبقاء على الوضع الراهن أكثر من كونه قوةً متمردةً على هذا الوضع. واحتج الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن على هذا التصريح وأعلن في أيلول ١٩٣٣م بياناً استنكر فيه سياسة

([1]) صفاء عبدالوهاب ، المرجع السابق ، ص٤٣.

الوزارة الكيلانية في هذا الصدد ([1])،وجاء في البيان أن الحزب الوطني لم يتوقع في مثل هذا العهد الجديد أن يسير الحكم على الخطة التي رفضها حزب الإخاء والحزب الوطني معاً. وأعلن جعفر أبو التمن رئيس الحزب إعلانا منفرداً، اعتزاله العمل السياسي في بيان مقتضب نشره في تشرين الثاني ١٩٣٣م ([2]).

وسارع الكيلاني بالطلب إلى الملك حل البرلمان القائم وإجراء انتخابات جديدة أملاً في الحصول على أغلبية برلمانية تؤيده كي يتمكن من البقاء في السلطة لفترة أطول ، إلا أن خصوم الكيلاني أقنعوا الملك برفض الطلب لعدم وجود ما يبرر حل البرلمان . فاستقال رئيس الوزراء بعد ان رفض الملك طلبه في ٢٨تشرين الأول ١٩٣٣م ([3]).

وبعد استقالة الوزارة الكيلانية كلف الملك غازي جميل المدفعي تشكيل الوزارة، فألفها في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣م على اعتبارات شخصية صرفة بدلاً من الاعتبارات الحزبية. ولم تضم من رجال الوزارة السابقة إلا وزيرا وحداً هو نوري السعيد الذي احتفظ بمنصبه وزيراً للخارجية، ولم يكن لهذا أي تأثير في علاقته بمجلس النواب، وذلك لضعف تأثير الأحزاب في الحياة السياسية .

([1]) الحسني ،الوزارات ،ج٣،ص٣١٣.

([2]) ستيفن همسلي لونكريك ، تاريخ العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠)، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ،ج١، دار الفكر،بغداد ، ١٩٨٨، ص٢٣٨.

([3]) علي جودت ،ذكريات ، (١٩٠٠-١٩٥٨) ،مطابع الوفاء بغداد ،١٩٦٧، ٢١٦.

وسرعان ما حدث خلاف بين أعضاء الوزارة عند مناقشة مشروع الغرّاف([1]). فطالب حيدر رستم وزير الأشغال والموصلات وصالح جبر وزير المعارف ضرورة الشروع بإنجاز المشروع. على حين عارضه نصرت فارس وزير المالية وناجي شوكت وزير الداخلية بحجة أن العراق بحاجة إلى تسليح الجيش الذي هو أهم من مشروع الغرّاف، ولما اخفق المدفعي في التوفيق بين الوزراء – المعارضين والمؤيدين– اضطر إلى تقديم استقالته للملك في ١٣ شباط ١٩٣٤م نظراً لفقدان الانسجام بين أعضاء وزار ته ([2]).

كلف الملك غازي جميل المدفعي تشكيل وزارته الثانية في ٢١ شباط ١٩٣٤م ، إلا أن هذه الوزارة كانت ضعيفة لافتقارها إلى شخصيات هامه ([3])

([1]) بخصوص مشروع الغرّاف ،قال الحسني :(الغرّاف نهر قديم ترسبت مياه الفيضانات فيه ،فسببت ارتفاعاً في قعره ، وانخفاضاً في كمية مائه ، أدى إلى هجرة معظم العشائر القائمة على ضفتيه ، وإلى إلحاق الضرر بمعظم الأراضي الزراعية التي كانت تستفيد منه ، فاتجهت نيات المسؤولين إلى إقامة ناضم على صدره ، وبناء سد أمام فتحته لتامين جريان المياه فيه صيفاً شتاء كما هو الحال في الفرات حتى صرح الملك فيصل الأول في إحدى خطبه (لا مشروع قبل الغراف). الحسني الوزارات ،ج٤ ،ص١٤.

([2]) الحسني ، الوزارات ، ج٤ ،ص١٧ ،سامي القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦ ،ج٢ ،بيروت ،١٩٧٥ ،ص١٦٦ – ١٦٧.

([3]) ضمت وزارته : جميل المدفعي رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة وناجي السويدي ، وجمال بابان ، ورشيد الخوخة وعباس مهدي وعبدا لله الدملوجي ، الحسني ، الوزارات ،ج٤، ص١٨.

فتدخل كورنواليس (cornaleece) مستشار وزارة الداخلية ، ولم تستمر الوزارة فترة طويلة واستقالت في ٢٦آب ١٩٣٤ م بناء على رغبة الملك([١]).

وعلى أثر استقالة وزارة المدفعي الثانية اضطر الملك إلى دعوة علي جودت الأيوبي لتأليف الوزارة ، فألفها في ٢٧ آب ١٩٣٤، واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الداخلية ، وأصبح المدفعي وزيراً للخارجية، وبعد ثلاثة أشهر – أي في ٢٥ تشرين الثاني – تم تعين رستم حيدر رئيساً للديوان الملكي، وبذلك ضمن الأيوبي تأييد نوري السعيد وجماعته واحتفظ بصداقة جميل المدفعي رئيس الوزارة السابقة([٢]).

وفي الوقت الذي نجح الأيوبي في إبعاد خطر ظهور منافس له في رئاسة الديوان، واجهته مشاكل أخرى. إذ لم تلقى هذه الوزارة التأييد من رؤساء عشائر الفرات الأوسط ولم يبادر أي رئيس عشيرة بزيارة العاصمة لتقديم التهاني للأيوبي بمناسبة تسلمه منصب رئاسة الوزارة الجديدة، وعندئذ قال الأيوبي: (إذا لم تبطل النجف حركاتها فسأجعلها شعلة نار)([٣]). وبذلك بدأ التطرف في سياسته تجاه العشائر مما سيؤدى فيما بعد إلى إسقاط وزارته.

([1])السويدي ، مذكرات ،ص١٥١.

([2])فاضل حسين وآخرون ، تاريخ العراق المعاصر ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠ ، ص ص ٨٧-٨٨

([3]) سامي القيسي ، ياسين الهاشمي ، ص١٦٧.

٢- دور المعارضة في استغلال العشائر ضد الحكومة:

تفجر الموقف ضد وزارة الأيوبي عندا تمكن حزب الإخاء الوطني من إقناع بعض العشائر بالتصدي لوزارة الأيوبي ، فحاول رئيس الوزراء إضعاف المعارضة بتقوية مركزه عن طريق إقناع الملك بحل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة لانتخاب مجلس نواب جديد يحشد فيه مؤيديه. فوافق الملك على حل المجلس باعتباره خطوة لجعل التشريع أكثر انسجاماً مع إجراءات الحكومة. وصدرت الإرادة الملكية بحله في ٤ أيلول ١٩٣٤ م بحجة أن الوزارة اتخذت خططاً لتأمين تقدم البلاد وأنها تريد استفتاء الأمة([1]).

وأجريت الانتخابات النيابية في ١٥ أيلول ١٩٣٤ م حسب الظروف المألوفة التي تميزت بتدخل حكومي واسع النطاق ([2]) إلى درجة أن حزب الإخاء وجد نفسه في برلمان غالبية أعضائه من مؤيدي الحكومة إذ حصل الحزب على ١٠ مقاعد من أصل ٨٨ مقعداً . وكان من أخطاء علي جودت استبعاد كبار رؤساء العشائر البارزين في حزب الإخاء الوطني من الاشتراك في الانتخابات كي يبعدهم عن عضوية المجلس، كالشيخ عبدا لواحد سكر شيخ عشيرة الفتلة الذي عدّ إبعاده إهانة

([1]) لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ،(١٩٣٣-١٩٣٦)،دار اليقظة ، بغداد ،١٩٨٧ ،ص٩٥.

([2]) قال الحسني :(وشهدت أنا في الحلة حيث كنت مديراً للخزينة ، مهازل تضحك الثكلى ، فقد كانت أوراق الناخبين لا تلقى في صناديق الانتخابات إلا بعد أن يطلع عليها الموظفون ليتأكدوا من مطابقتها لقائمة الحكومة) ، الحسني ، الوزارات ، ج٤، ص٣٨

كبيرة ([1]). وبذلك فأن التمثيل في المجلس لم يكن تمثيلاً صحيحاً لان الوزارة استبعدت المعارضة ورشحت صغار الشيوخ الموالين للحكومة. وأدى ذلك إلى انقسام العشائر وتفرق كلمتها، وشارك في ذلك المجلس من صغار الشيوخ خميس الضاري وعلي السلمان عن لواء الدليم (الأنبار) وعثمان العلوان عن لواء كربلاء وعداي الجريان وعلوان الحاج سعدون عن لواء الحلة وشعلان الظاهر وداخل الشعلان والحاج رايح العطية ومظهر الحاج صكب عن لواء المنتفق([2]).

واجهت وزارة الأيوبي معارضة شديدة على كافة المستويات الحزبية والشعبية، ولما فشلت المعارضة في إسقاط الوزارة بالطرق الدستورية، اتخذت أسلوباً جديداً أدى إلى نتائج وخيمة، إذ أثارت مغالاة علي جودت وتطرفه في مقاومة حزب الإخاء الوطني، وغضب أقطابه، فأخذ كل من رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان يسعيان بكل الوسائل الممكنة للإطاحة بوزارة الأيوبي ومؤيديه البرلمانيين، فوجدوا في رؤساء العشائر المعارضين للحكومة ما يحقق رغبتهم، وباشروا في التهيئة إلى تمرد عشائري واسع إذ اتخذت داراهما الوقعتان في ضاحية الصليخ ببغداد مقراً للعمل ضد الحكومة ([3]).

([1]) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص ١٣ ، نجدة صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية ، مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ، ١٩٨٣، ص ١١٣.

([2]) الحسني ، الوزارات ، ج٤ ، ص ٣٩-٤٠ .

([3]) عباس عطية جبار ، المرجع السابق ، ١٢٦.

وبلغت اجتماعات الصليخ ذروتها يوم ٧ كانون الأول ١٩٣٤م عندما دعا رشيد عالي الكيلاني، لعقد اجتماع في داره حضرة ثمانية من رؤساء عشائر الفرات الأوسط، كان من بينهم علوان الياسري ومحسن أبو طبيخ وعبد الواحد سكر ([1]) وعبود الهيمص وغيرهم من زعماء ثورة العشرين من رؤساء عشائر الأكرع (الأقرع) والجبور وآل فتلة والخزاعل والحامدة وبني عارض والبو سلطان ([2]). وتقرر في ذلك الاجتماع المباشرة في معارضة الحكومة وتقديم الاحتجاجات إلى الملك غازي بهدف إسقاط الحكومة، وبينوا مساوئ الوزارة وأكدوا عزمهم إسقاطها حتى لو تطلب الأمر أللجو إلى استخدام السلاح([3]).

كما تقرر في اجتماع الصليخ تكليف الشيخ عبد الواحد سكر العضو البارز في حزب الإخاء الخروج على الحكومة في منطقة الديوانية. فاعتقد هذا الشيخ أن تمرده سيحقق هدفين : تقديم الدعم لحزبه وإبراز دوره في معارضة الحكومة أولا، وثانياً الاحتجاج على الوزارة التي لم تنصفه في نزاع حول أراض كان يدعي بأنها له . كما سعى عبد الواحد سكر إلى تحقيق هدف ثالث، وهو المطالبة بإجراء الإصلاحات في منطقة الفرات الأوسط([4]).

([1]) محسن أبو طبيخ ، المبادئ والرجال ، دمشق ، ١٩٣٨ ، ص ٣٧.

([2]) محمود الدرة الحرب البريطانية العراقية ، ١٩٤١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٤٥ .

([3]) عباس عطية جبار ، المرجع السابق ،ص ١٢٧

([4]) فاضل حسين وآخرون ، المرجع السابق ، ص٨٩.

وتم في اجتماع الصليخ وضع وثيقة وقعها المجتمعون بعد أداء اليمين، وأهم ما جاء فيها المحافظة على القانون الأساسي وتنفيذ ما يسنه البرلمان من قوانين ، وحل المنازعات العشائرية وفقاً لعادتها ، وعدم اشتراك أي عضو في الحكم إلا بعد استشارة جماعته والحصول على قرار منهم (١).وتأزم موقف العشائر بعد اجتماع مجلس النواب الجديد في كانون الأول ١٩٣٤م، ووجد الإخائيون في إبعاد الأيوبي لبعض العناصر العشائرية البارزة من المجلس فرصة لتعزيز خطتهم في إثارة العشائر، فاتجهوا إلى إذكاء شعورهم بأن مجلس النواب الذي أتى به الأيوبي إنما هو مجلس غير شرعي ولا يمثل العشائر، فزاد هيجناها وتعاطف بعض علماء الدين معها، وعقدوا مؤتمراً في النجف في كانون الثاني ١٩٣٥م ضم رؤساء العشائر المعارضة بإشراف بعض علماء الدين وعلى رأسهم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء- وهو من أشهر علماء الدين ومن المجتهدين- واتفق المجتمعون على إرسال برقية إلى الملك لحثه على إقالة الحكومة، ثم وقع عدد كبير من رؤساء عشائر الأكرع وآل فتلة والجبور والخزاعل وبني عارض على عريضة وأرسلوها إلى الملك في بغداد في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥م طالبوا فيها إقالة الحكومة (٢).

---

(1) الحسني ، تاريخ الوزارات ،ج٤ ،ص٥٥ ، عبدا لرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨- ١٩٤٥ ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، العراق ، ١٩٨٧ ، ص٣٨٢.

(2) لطفي جعفر ، المرجع السابق ، ص٩١.

وكثف حكمت سليمان اتصالاته مع رؤساء عشائر العبيد والعزة لتوقيع عرائض مماثلة تطالب بأسقالة الحكومة([1])

وتأجج غضب رؤساء العشائر المنتمين إلى حزب الإخاء الوطني ، فدعوا حزبهم في أواخر كانون الثاني ١٩٣٥م إلى عصيان مسلح لإسقاط وزارة الأيوبي، ولاقت هذه الدعوة تأييداً شديداً من رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، ولكن الحكومة واجهت ذلك العصيان بإعداد العشائر الموالية للحكومة ([2]). وقام الرؤساء الموالين للحكومة – أمثال الشيخ علوان الحاج سعدون والشيخ عمران السعد ون والشيخ رايح العطية – بجولة في الفرات الأوسط بمناسبة عيد الفطر، واخذوا يبرقون برقيات التأييد للوزارة، ويحثون الناس على مناصرتها . ولما لم يجدوا من يؤيدهم غير العشائر التابعة لهم، لجأوا إلى عالم الدين الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ليوحد صفوفهم، فالتقى مع الفريقين، المعارضين للوزارة والمؤيدين لها. وكان
أول سؤال طرحه على أعوان الوزارة عما يرونه مناسباً ، فأجابوا أنهم مستعدون للاستقالة من عضوية مجلس النواب، شريطة أن يستقيل خصوم الوزارة من مجلس الأعيان، فكان رد الخصوم على الأنصار أن يقوموا بواجبهم نحو مجلس النواب إذا أرادوا الإصلاح، وبذلك اخفق الاجتماع ([3]). واستمرت عشائر الفرات الأوسط في تمردها، وتطورت الأمور حتى

([1]) حازم المفتي ، العراق بين عهدين ، ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، بغداد ، ١٩٩٠م ،ص٥٠.

([2]) عبدا لرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ، ص٣٨٢.

([3]) الحسني ، الوزارات ،ج٤ ،ص٥٩.

كاد النزاع يشتعل بين معارضي الحكومة بقيادة عبدا لواحد سكر وأنصار الحكومة، لولا الفتوى التي أصدرها العلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، إذ عدّ القتال بين العشائر من أفظع المآثم وأعظم الجرام واكبر المحرمات ([1]).

ولما زاد الأمر سوءاً وأصبحت أصوات العشائر المعارضة تعلو، اضطر الأيوبي إلى تقديم استقالته للملك في شباط ١٩٣٥م ([2]). وتم تكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارته الثالثة في آذار ١٩٣٥م بعد أن اعتذر الإخائيون عن تشكيلها ([3])، ولم تكد الترتيبات المتعلقة بالمراسم الخاصة بتشكيل الوزارة حتى أعلن عن قيام حركة تمرد في الفرات الأوسط امتدت إلى أبو صخير والشامية ([4]) واتضح فيما بعد أن كل الحركات كان وراءها رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ونوري السعيد وحكمت سليمان الذي كان على صلة مباشرة الكيلاني والهاشمي في الإعداد لها

([1]) المصدر السابق ، ص٦١.

(١) حازم المفتي ، المرجع السابق ، ص٥٠

([3]) رفض قادة حزب الإخاء الوطني تأليف الوزارة واشترطوا حل البرلمان وإبعاد علي جودت وجميل المدفعي ورشيد عالي الكيلاني عن المشاركة في التشكيل الوزاري ، إلا أن زعيم الحزب ياسين الهاشمي رفض كل ذلك واعتذر عن تشكيل الوزارة . صفاء عبدالوهاب ، المرجع السابق ،ص٤٨.

([4]) نجدة صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية ، مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ، (٦٨) ، ١٩٨٣، ١١٤.

وحضور الاجتماعات من اجلها في دار رشيد عالي الكيلاني لإثارة العشائر وإسقاط الوزارة ([1]).

واجتمع رؤساء العشائر الثائرة مع رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان في الصليخ في ٩ آذار ١٩٣٥م لتنسيق مواقفهم ضد الوزارة المدفعية الثالثة، وحضر الاجتماع عبدا لواحد سكر من رؤساء عشيرة الفتلة في منطقة أبي صخير والشامية، والشيخ سماوي الجلوب أحد رؤساء الفتلة في الهندية، والشيخ حبيب الخيزران رئيس عشيرة العزة في ديالي والشيخ شعلان العطية رئيس عشيرة الأكرع في صدر الدغارة([2]).

وأول حركة عشائرية مسلحة في منطقة الفرات الأوسط قامت ضد الوزارة المدفعية الثالثة، كانت بقيادة عبد الواحد سكر الذي احتج على سياسة الحكومة وسوء تصرفات الموظفين في منطقة الفرات الأوسط، وقام بالسيطرة على قضاء أبي صخير ومنطقة الفيصلية وما حولها وعلى الجسور التي تربط هذه المناطق ببعضها. ووضع أفراد عشيرته المدججين بالسلاح في المناطق المذكورة ([3])، فأرسلت الحكومة مائة شرطي إلى قضاء أبي صخير لحماية الموظفين من حركة عبدا لواحد سكر ([4]).

([1]) عبدا لغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، وزارة الاعلام ، العراق ، ،العراق ،١٩٧٥ ، ص١١٤.

([2]) حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٦-١٩٤٦م ،بغداد ،١٩٨٣ م ،ص١٠٦.

([3]) سعيد رشيد زميزم ، رجال العراق والاحتلال البريطاني ، دار القتال ، كربلاء ، ١٩٩٠م ، ص١٠٦.

([4]) الحسني ، الوزارات ،ج٤ ، ص٧٠.

وتمكنت عشيرة الأكرع برئاسة شيخها شعلان العطية من أحكام سيطرتها على نهر صدر الدغارة، وأصبح في موقف يمكنه من قطع المياه عن خصومه، وإغراق مساحات واسعة من الأراضي، وعرقل حركة تقدم جيش الحكـومة، وسيطر على صدر الدغارة وجعل فيها قوة مسلحة لمنع جيش الحكومة من الوصول إليها([1]). وحدثت اضطرابات مماثلة في منطقة ديالي بزعامة حبيب الخيزران رئيس عشيرة العزة، وتمكن من السيطرة على منصورية الجبل وتقدمت قواته إلى موضع يسمى (الرميلات)، وبذلك زالت السلطة الحكومية في هذه المنطقة، وأصبحت السلطات العسكرية تحسب ألف حساب لحبيب الخيزران نظراً لبعده عن المنطقة القائمة فيها الحركات الأصلية - أي حركة عبدا لواحد سكر وحركة شعلان العطية- وأدركت الحكومة وجوب تخصيص قوة كبيرة لمهاجمته([2]) ولاشك أن اشتراك هاتين المنطقتين المتباعدتين -لواء ديالى والديوانية- في هذا العصيان معناه إشغال الحكومة على جبهتين، وهو ما كان يخل بالتوازن في قوات الجيش يومئذ([3]).

٣- إجراءات الحكومة ضد الحركات العشائرية:

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها، ضد الحركات العشائرية ودعي مستشار وزارة الداخلية (كورنواليس) ورئيس أركـــان الجيش طـه الهاشمي- شقيق ياسين الهاشمي - ورئيس الديوان

([1]) فاضل حسين وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٩٠

([2]) الحسني ، الوزارات ، ج٤،ص٦٩.

([3]) عبدا لرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ،ج٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٣٦-١٣٨

الملكي رستم حيدر. وقرر مجلس الوزراء تكليف رئيس أركان الجيش بتهيئة القوة اللازمة لمجابهة الطوارئ، وإصدار الإنذار إلى الوحدات العسكرية، لتكون مستعدة للسفر، فأجاب رئيس الأركـان أنه سيبلغ الإنذار إلى القوات الممكن إرسالها وأنها ستصل إلى المناطق المطلوبة بعد عدة أيام ([1]).

واختلف أعضاء الوزارة في كيفية معالجة الحركات العشائرية باستعمال العنف أو المفاوضات السلمية، وبعد أن اطلعوا على حقيقة الاجتماع الذي عقد بين المعارضة([2]) وبين رؤساء العشائر في اجتماع الصليخ، والذي كان القصد منه إحراج الحكومة كي تقدم استقالتها، وتأليف وزارة أخرى برئاسة ياسين الهاشمي([3]). قرر رئيس الوزراء استخدام القوة اللازمة لإخضاع العشائر الثائرة. واخبر رئيس الأركان رئيس الوزراء بأن أقصى قوة يمكن حشدها ضد العشائر الثائرة خمسة أفواج منها فوجان في أبي صخير وفوجان في السماوة وآخر في الحلة ([4]).

وفي الوقت نفسه طلب رئيس الوزراء من رئيس الأركان استخدام طائرات القوة الجوية البريطانية لقصف العشائر المتمردة، ولكن طه الهاشمي رأى أن لا يشرع بالقصف قبل وصول القوات الأرضية النظامية-المشاة- إلى أماكنها. وكان هذا الرأي من شأنه أن يجرد الحكومة من عنصر المفاجأة، ولاسيما حينما اطلعت على تقرير طه

([1]) الحسني ، الوزارات ، ج٤ ،ص٧٠.

([2]) المقصود هنا ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني.

([3]) عبد الغني الملاح ، المرجع السابق ، ص ١٧٠.

([4]) الحسني ، الوزارات ، ج٤ ، ص ص ٧٦-٧٧.

الهاشمي الذي تبّين فيه أن القوات الحكومية ليست على درجة من القوة التي تجعلها في مستوى الموقف، وان المتمردين يحتشدون على ارض موالية لهم . وأن الحل السياسي لا العسكري هو الذي يجب أن ينشد. ويبدو إن رئيس الأركان لم يكن راغباً بمعاقبة العشائر الثائرة، لأنه كان يؤيد شقيقه ياسين الهاشمي المعارض للوزارة.

وعلى ضوء التقرير الذي قدمه الهاشمي للحكومة عن الوضع في الديوانية، والذي وصف بأنه مثبط للهمة قرر مجلس الوزراء الاستعانة ببعض العشائر الموالية للحكومة للوصول إلى حل مع العشائر الثائرة ([1]). فكلفت الحكومة الشيخ علي السلمان رئيس عشائر الدليم بالاتصال مع الشيخ عبدالواحد سكر، وحثه على إعادة الجسور التي سيطر عليها، ولكن وساطته لم تسفر عن أي نتيجة ايجابية. كما أخفقت مساعي الشيخ سلمان البراك نائب الحلة لإقناع شعلان العطية لإخلاء قلعة صدر الدغارة وتسليمها للحكومة، إذ اشترط الأخير على الحكومة عقد مؤتمر خاص يحضره رؤساء العشائر في الفرات الأوسط لمعالجة القضية من أساسها، إلا أن الحكومة لم توافق على هذا الشرط. واستدعي الشيخ عجيل الياور من الموصل ليكون وسيطاً آخر بين الحكومة والمتمردين، ولكن وساطته باءت بالفشل([2]).

وبعد أخفاق الحكـومة في الاستعانة بالعشائر الموالية لها، أرسلت وزير الداخلية عبدا لعزيز القصاب للتفاوض مع العشائر المتمردة في الديوانية. وسافر وزير المعارف الحاج عبدا لحسين ألجلبي إلى النجف

([1]) القيسي ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ١٧٧.

([2]) الحسني ، الوزارات ، ج٤ ، ص٨٠.

للاتصال برجال الدين لإصلاح ذات البين، ولكن عاد الوزيران دون أن يحققا أي نتائج ملموسة. وعندئذ قررت الحكومة الشروع في قتال المتمردين([١]).

وقبل بدء القتال عطلت الحكومة المجلس النيابي، وأصدرت إرادة ملكية

يوم ١٢ آذار ١٩٣٥ بتعطيل جلسات المجلس لئلا يثير النواب قضايا العشائر وأما مجلس الأعيان فكان ما يزال معارضا للوزارة المدفعية، واستمر أحد عشر عيناً في إضرابهم، وعدم حضور جلسات المجلس، وبذلك شلت يد الحكومة عن كل عمل بناء ([٢]).

وفي نفس اليوم الذي عطل فيه البرلمان، أمرت الحكومة رئاسة أركان الجيش أن يعد حملة عسكرية لتأديب العشائر الثائرة، وبسط نفوذ الوزارة وهيبتها في نفوس الناس. وأذاعت الحكومة على الشعب بلاغاً رسمياً أعلنت فيه أن بعض الجهات في الديوانية يتمرد فيها عبدالواحد سكر وأعوانه، وفي منطقة الدغارة شعلان العطية، وان هذين الشخصين يتقاضيان رسوماً من المارة، ويجب عليهما الكف عن هذه الأعمال لتأمين الاستقرار والأمن في المنطقة([٣]).

وصدرت الأوامر إلى القوات المسلحة بالسفر إلى الديوانية فعلا، فسافر فوجان إلى أبي صخير وفوجان إلى الديوانية وفوج إلى السماوة ، وبقي فوج تحت الإنذار في الحلة بعد أن تقرر قصف أبي صخير من

([1]) القيسي ، المرجع السابق ، ج٢، ص١٧٩.

([2]) الحسني ، الوزارات ، ج٤ ، ص٨١.

([3]) حازم المفتي ، المرجع السابق ، ص ص ٥١-٥٢.

الجو، ولكن رئاسة الأركان مانعت القصف الجوي خوفاً من أن يؤدي الأمر إلى احتلال القصبة المقصودة من قبل الثوار، وان أي اتصال من عشائر أبي صخير بالنجف سيتطلب من قوات الحكومة أعداداً كبيرة لاستردادها([1]).

ورغم الإعدادات العسكرية التي قامت بها الحكومة لضرب العشائر الثائرة، فان الديوان الملكي لم يصادق على قرار التأديب نظراً لتدخل علماء الدين لدى الملك، إذ بعث كل من الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والشيخ جواد الجواهري عدة برقيات إلى الملك غازي طالبوا فيها وقف التمرد وحل مشاكل العشائر بالطرق السلمية ([2]).

ولما كان الملك معارضاً لقتال العشائر في الفرات الأوسط، أبرق رؤساء العشائر في النجف وأبي صخير إلى البلاط الملكي في الرابع عشر من آذار ١٩٣٥م، أكدوا في برقياتهم تمسكهم بالعرش الهاشمي، وأنهم مستعدون لمساندة أي وزارة تعمل من اجل المصلحة العامة. وفي الوقت نفسه طالبوا الملك تنحية الوزارة القائمة عن الحكم باعتبارها لا تراعي المصالح العامة وتركز على المصالح الخاصة ([3]).

([1]) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج٣ ،ص٨٥.

([2]) القيسي ،ياسين الهاشمي ، ج٢ ، ص١٧٨

([3]) الحسني ،تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ص١٣٨.

وبعث رؤساء عشائر الشامية برقيات مماثلة إلى الديوان الملكي ([1]). واتهم عبد الواحد سكر في برقيه أرسلها إلى الديوان الملكي، الوزارة بمخالفتها للدستور وقوانين البلاد وطالب بإسقاطها، وعبر عن تمسكه وإخلاصه للملك غازي ([2]). وبذلك أخفق جميل المدفعي في اتخاذ أي إجراء سلمي أو عسكري ضد العشائر الثائرة في الفرات الأوسط. وبناء على ذلك قدمت الحكومة استقالتها بعد أحد عشر يوما من توليها مهام الحكم.

وبعد أن رفضت العشائر المعادية للوزارة الانصياع لبيان الهاشمي، قررت الحكومة إرسال بعض أنصارها إلى منطقة الفرات الأوسط ، فذهب محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري إلى تلك العشائر لتهدئتها والتفاهم معها والتعرف على مطالبها وإخبار الحكومة لتلبية ما يمكن تلبيته من تلك المطالب([3])، ثم أوفدت وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد وزير الخارجية إلى الفرات الأوسط لإقناع العشائر بإلقاء سلاحها والقبول بطاعة الحكومة، فوصلا إلى الديوانية يوم ٢١ آذار ١٩٣٥م ولكنهما لم يوفقا في المهمة التي ذهبوا من أجلها . وعادا إلى بغداد واطلعا الهاشمي على موقف العشائر الثائرة، وبناء على ما سمع الهاشمي من الوزيرين، وجه إنذاراً جديداً للعشائر الثائرة لمدة ثلاثة أيام للاستجابة لندا الحكومة

([1]) الحسني ، الوزارات ، ج٤، ص٨٥.

([2]) حازم المفتي ، العراق بين عهدين ، ص٥٤

([3]) زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٣٥م، ص ١٥١.

والتزام الهدوء وفي حالة الاستمرار بالتمرد ستلجأ الحكومة إلى القوة العسكرية لفرض النظام وتحقيق الأمن والاستقرار.

ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن الوزيرين أقنعا الشيخ شعلان العطية بإلقاء سلاحه وإخلاء صدر الدغارة الذي سيطر عليه في آذار ١٩٣٥م، كما انسحب الشيخ حبيب الخيزران من منصورية الجبل بعد أن تسلم الهاشمي مقاليد الحكم في ٢٤ آذار ١٩٣٥م. واستمرت بقية العشائر المعادية للحكومة في عصيانها ([1]).

وفي أواخر آذار وأوائل نيسان جمع الهاشمي عدداً من قادة العشائر في العاصمة. فحضر إلى بغداد جمع غفير من قادة العشائر كان من بينهم الشيخ عجيل الياور شيخ عشيرة شمر والشيخ علي السلمان شيخ عشائر الدليم، وكان الهدف من جمعهم، دعوة العشائر إلى حل خلافاتها وتشجيعها على الاتفاق والوحدة من جهة، وإظهار سيطرة الحكومة المركزية من جهة أخرى. فكان لهذه السياسة نتائجها، إذ سرعان ما انفجرت الاضطرابات العشائرية بوجه الوزارة وقامت بثورات متلاحقة عرّضت الحكومة للخطر، فلجأ الهاشمي إلى استخدام السلاح لإخضاعها([2]).

([1]) الحسني، الوزارات ، ج ٤، ص٩٤.

([2]) سامي القيسي ، ياسين الهاشمي ، ج٢، ص ص ١٩٣-١٩٤.

وفي الثاني من نيسان قامت عشائر العمارة باضطرابات ضد الوزارة القائمة ([1]). وفي منطقة الشامية أخذ عدد من الشيوخ بتعزيز موقفهم وإثارة العشائر ضد الحكومة. واشترك في قيادة المعارضة العشائرية شعلان السلمان الظاهر ، ورايح العطية ومرزوق العواد وحسن المكوطر. وجمع هؤلاء المال لإعطائها للعشائر لأغراها كي تستمر بالثورة على الحكومة. وفي قضاء عفك حرّض الشيخ صلال الفاضل والحاج مهدي فرهود عشائر عفك لمعارضة الحكومة الهاشمية([2]).

وأصدرت الحكومة أو مراها بالشروع بالانتخابات، ووجهت وزارة الداخلية كتابا إلى منصرفي الألوية في ٧ حزيران ١٩٣٥ تطلب فيه القيام بالمراسم التمهيدية، فعلقت الأسماء وانتخبت الهيئات التفتيشية ، وتم انتخاب المنتخبين الثانويين في ٦تموز ١٩٣٥ م ([3]).

وجرت الانتخابات النهائية في ٣آب ١٩٣٥م في الألوية جميعها بإشراف رؤساء الدوائر، ولذلك لم تختلف هذه الانتخابات عن سابقاتها من حيث تدخل الحكومة فيها لصالحها . كما أن عدد الشيوخ صاروا يمثلون

([1])د، ك،و، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف ٣٣١١١١٧، التمرد والغارات ، وثيقة ٩٦، ص ١٤٧.

([2]) د، ك،و، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف ٣٣١١١١٧، التمرد والغارات ،وثيقة ٩٥، ص ص ١٤٥-١٤٦.

([3]) الحسني ، الوزارات ، ج٤،ص١٤٧

نسبة كبيرة في المجلس، وضم المجلس أعضاء من مختلف الأوساط الأمية والمثقفة([1]).

وقد واجهت الوزارة الهاشمية الثانية مشاكل عدة منها ما يتعلق بعدم التوافق الوزاري، إذا أن الوزارة لم تكن منسجمة لأشركها نوري السعيد وجعفر العسكري، كما لم يكن هناك توافق بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية نوري السعيد الذي لم يكن أيضا على اتفاق مع رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية إضافة لذلك تجددت الحركات العشائرية ضد وزارة الهاشمي، وأدت في نهاية الأمر إلى سقوطه وقيام انقلاب بكر صدقي.

([1]) نجدة صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية ،ص١١٨

خـــاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستنتج الدور الذي قام به فيصل الأول في حفظ الاستقرار السياسي في العراق، طوال فترة حكمه (١٩٢١-١٩٣٣م)، وهذا يؤكد دور القيادة السياسية الحكيمة في تحقيق النهضة والتقدم في الدولة.

وبفقدان العراق فيصل الأول ، فقد توازنه السياسي ، بعد أن تولى غازي سدة الحكم كثُر الطامعون بالمناصب السياسية مستغلين ضعف الملك، وعمت حالة من الفوضى، وقامت عدة ثورات عشائرية في منطقة الفرات الأوسط بدعم وتأييد السياسيين المعارضين للمماليك ، مما يؤكد أن ضعف هيبة الدولة يحرك الطامعين بالمناصب إلى التحرك وزعزعة الاستقرار بغية تحقيق مآربهم الشخصية، الأمر الذي صرف الحكومة عن القيام بأي عمل بناء، وانشغلت في مواجهة المعارضة والحركات العشائرية، وانتهى الأمر إلى قيام بكر صدقي بانقلاب عسكري ضد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي.

وتعد هذه الظاهرة جديدةً في العالم العربي في التاريخ المعاصراذ الانقلابات العسكرية التي شهدها الوطن العربي في تاريخه المعاصر كانت تهدف إلى تغير النظام برمته. ويبدو أن العائلة المالكة في العراق – آنذاك– كانت تتمتع باحترام كبير لدى جميع فئات الشعب العراقي لصلة نسبها بالرسول محمد– صلى الله علية وسلم– .

ملحـــــق

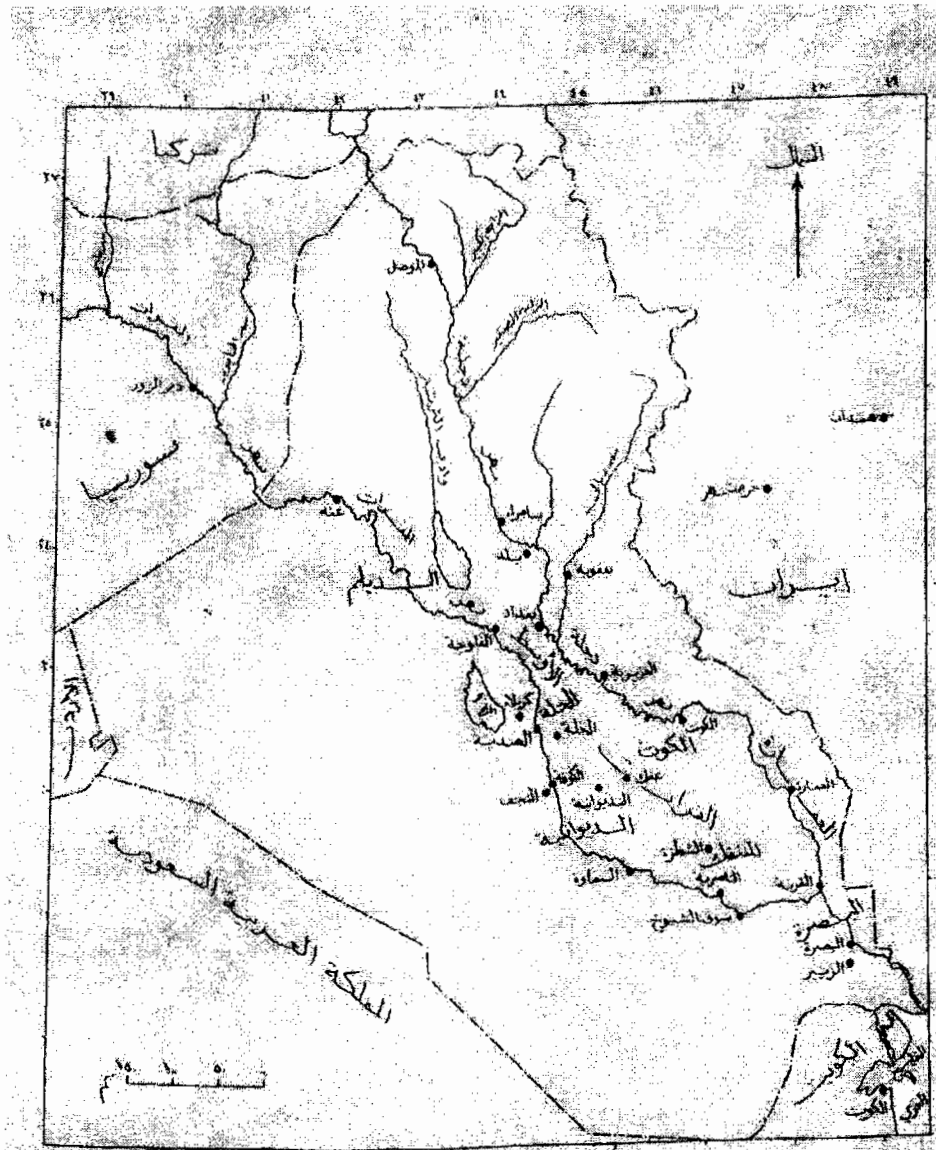

خريطة توضح المناطق التي ظهرت فيها الاظطرابات

قائمة المصادر والمراجع:

١) توفيق السويدي، مذكرات نصف قرن من تاريخ القضية العربية، بيروت ،١٩٦٩م.

٢) جريدة الإخاء الوطني ،العدد ٤١٢ ، بغداد ،٢٣ تموز،١٩٣٣ م

٣) جريدة الطريق ،العدد ٨٠٩ ،بغداد ،١٦ تشرين الثاني ١٩٣٥ م.

٤) جريدة البلاد ،العدد ٥١ ،بغداد ،١٩٣٥ م .

٥) جريدة العراق ،العدد ٣٨٤٦،بغداد ،١٩٣٥ م.

٦) جريدة العراق،العدد ٣٨٤٧ ،بغداد ،١٩٣٥م .

٧) حازم المفتي ،العراق بين عهدين ،مكتبة اليقظة ، بغداد ، ١٩٩٥م.

٨) حسين جميل ،الحياة النيابية في العراق ،(١٩٢٥- ١٩٤٥م) ، بغداد ،١٩٨٣ م.

٩) خلدون ساطع الحصري ،مذكراته ،دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨م.

١٠) خليل كنه ، العراق أمسه وغده ،بيروت ،١٩٦١ م.

١١) دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد ،ملفات البلاط الملكي ،ملف ١١١٧|٣١١،وثيقة ٤، ١٩٣٥م.

١٢) زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ،مطبعة الرابطة ،بغداد ، ١٩٥٣ م.

١٣) سامي القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦ م، بيروت ، ١٩٧٥ م.

١٤) ستيفن همسلي لونكريك ،تاريخ العراق الحديث ، (١٩٠٠-١٩٥٠ م) ترجمة وتعليق سليم التكريتي ،دار الفكر ،بغداد ،١٩٨٨ م.

١٥) سعيد رشيد مجيد زميزم ، رجال العراق والاحتلال البريطاني ،دار القتال ، كربلاء ١٩٩٠م .

١٦) صفاء عبدالوهاب المبارك ،انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ م،رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد ،جامعة بغداد ،١٩٧٣ م.

١٧) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥م ،رسالة ماجستير، جامعة بغداد،١٩٧٢ م.

١٨) عبدا لرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ،عشرة أجزاء، دار الكتب، بيروت،١٩٧٨م ، تاريخ العراق السياسي ،ثلاثة أجزاء ، بيروت ،١٩٨٣م.

١٩) عبدا لرزاق عبد الدراجي ،جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥ م،منشورات وزارة الثقافة والفنون ، العراق ، ١٩٧٨ م.

٢٠) عبدا لزهرة مكطوف،الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٨٣م.

٢١) عبدا لغني الملاح تاريخ الحركة الوطنية في العراق ، وزارة الإعلام ، العراق ،١٩٧٥ م.

٢٢) علاء جاسم ،جعفر العسكري ودوره السياسي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٦ ،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠م.

٢٣) علي جودت الأيوبي ، ذكريات (١٩٠٠- ١٩٥٨) ،بيروت ، ١٩٦٧م.

٢٤) فاضل حسين وآخرون ،تاريخ العراق المعاصر ، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٨٠م.

٢٥) كامل الجاد رجي ،مذكرات كامل جاد رجي ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، بيروت ،١٩٧٠م.

٢٦) لطفي جعفر فرج ،الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ، (١٩٣٣-١٩٣٦)،دار اليقظة ، بغداد، ١٩٨٧م.

٢٧) محاضر مجلس النواب العراقي، الاجتماع الاعتيادي، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٣٥م.

٢٨) محسن أبو طبيخ،المبادئ والرجال ،دمشق ،١٩٣٨م.

٢٩) محمد حسين الزبيدي،مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العراقية الكبرى وفي تاريخ العراق المعاصر ،دار الحرية ،بغداد،١٩٨٩م.

٣٠) محمود الدرة ،الحرب البريطانية العراقية١٩٤١، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٦٩م.

٣١) ناجي شوكت ،سيرة وذكريات١٨٩٤-١٩٧٤، دار اليقظة، بغداد، ١٩٩٠م.

٣٢) نجدة صفوة،العراق في الوثائق البريطانية، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة ،(٦٨) ،١٩٨٣م.